

تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية

The Application of the Comparative Method in Law's Researches

قديري محمد توفيق

جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)، medtoufik.kadiri@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2025/12/15

تاريخ القبول: 2025/11/30

تاريخ الاستلام: 2025/09/26

ملخص:

الهدف من هذا البحث هو تحديد مفهوم المنهج المقارن في مجال البحوث القانونية وتحديد كفاءات تطبيقه، وإظهار خصوصية البحث القانوني المقارن وأهميته. وقد توصلنا إلى أن المنهج المقارن هو دراسة موضوع ما في أكثر من نظام قانوني وبيان ما أخذ له كل نظام مع إظهار أوجه الاتفاق ومواضع الاختلاف بسلبياتها وإيجابياتها، من أجل نقد القانون الوطني وتطويره. وللمقارنة شكلان عمودي وأفقي تتدرج عبر أربعة مستويات المقارنة بالمقابلة ثم بالمقارنة بالمضاهاة وأخيرا بالموازنة. كلمات مفتاحية: منهج، مقارنة، مقابلة، مقارنة، موازنة.

Abstract:

The aim of this research is to define the concept of the comparative method in legal research, determine how to apply it, and to highlight the specificity of comparative legal research and its importance.

We have concluded that comparative method is the study of a subject in more than one legal system, identifying the principles adopted by each system, and highlighting points of agreement and disagreement, both positive and negative, in order to critique and develop national law. Comparison takes two forms: vertical and horizontal, progressing through four levels: comparison by contrast, then by approximation, followed by analogy, and finally by balancing.

Keywords: method; comparison; contrast; approximation; balancing.

1. مقدمة:

لا يخفى على أحد أهمية المنهجية في إعداد البحوث العلمية، وأنه لا يخلو تخصص من منهجيته الخاصة رغم وجود الحد الأدنى المشترك من المبادئ والقواعد. ولعل أحد أهم المسائل التي يغفل عنها العديد من الطلبة والباحثين فكرة اختيار المنهج الذي يناسب بحثهم والأسلوب المتبع في تطبيق كل منهج من المناهج.

والعلوم القانونية من أهم الميادين التي ظهرت فيها خصوصيات تطبيق منهجية البحث العلمي لما يتميز به القانون من جمعه بين الطابع الفقهي التنظيري والطابع العملي التطبيقي أو التقني إذا جاز التعبير، وهو ما جعل للقانون تميزا في تطبيق مناهج البحث العلمي المختلفة والتي استقاها من الإطار العام الذي يضعه ضمن العلوم الاجتماعية ولكنه صبغها بصبغته الخاصة ووسمها بتقنياته المتفردة حتى صارت هناك منهجية قانونية مستقلة.

ومن أكثر المناهج التي عرفت في القانون تطورا كبيرا المنهج المقارن، حيث ازدهرت الدراسات المقارنة خلال القرن العشرين خاصة تلك الدراسات المهمة بالتشريع الإسلامي والتشريعات الأنجلوسكسونية مقارنة بالتشريعات اللاتينية التقليدية، وظهر المنهج المقارن في البحوث القانونية ليدعم فكرة توحيد القوانين التي سعت إليها الأمم المتحدة عبر لجائها المختلفة. كما امتاز المنهج المقارن أنه التصق لحد كبير بفكرة علم القانون المقارن حتى كان الأمر موضوع اختلاف بين فقهاء القانون ظهر أثره في تطوير الدراسات والبحوث القانونية وظهور المنهج المقارن بشكل أفضل وأكثر وضوحا.

ومنه يمكن لنا أن نطرح السؤال التالي: كيف يطبق المنهج المقارن في البحوث والدراسات القانونية؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب فهم حقيقة المنهج المقارن بتعريفه وتبيين أهميته وتحديد الأهداف التي يساهم في تحقيقها ثم الحديث عن الخلاف الفقهي حول استقلاليته كمنهج بحثي أم أنه جزء من علم القانون المقارن، ومن بعد يكون الحديث عن كيفية العمل بالمنهج المقارن في البحوث القانونية وهو ما يتطلب معرفة شروط صحة المقارنة وأنواعها ومستوياتها ثم نتطرق لكيفية العمل في البحث القانوني المقارن.

والهدف المتوخى من البحث هو الكشف عن أهمية المنهج المقارن في البحوث القانونية وبيان آليات تطبيقه التي تسمح بالوصول إلى تحقيق أهدافه، وذلك حتى يطلع القارئ على الدور الذي يلعبه هذا المنهج في البحوث القانونية وأنه ليس حكرا على العلوم التجريبية. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي وبعض من المنهج التاريخي وتم تقسيم البحث على محورين، على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم المنهج المقارن

أولاً: تعريف المنهج المقارن وبيان أهميته وأهدافه

ثانياً: الخلاف حول طبيعة المنهج المقارن في القانون

المحور الثاني: تطبيق المنهج المقارن

أولاً: شروط نجاح المقارنة

ثانياً: أنواع المقارنة ومستوياتها

ثالثاً: مراحل العمل في المنهج المقارن

2. مفهوم المنهج المقارن

حتى يتسنى لنا أن نفهم المنهج المقارن في نطاق البحث القانوني يتعين علينا أولاً أن نقوم بتعريفه وبيان أهميته وأهدافه، ومن ثم نتكلم عن ذلك الاختلاف الذي وقع بين فقهاء القانون وشرّاحه بشأن المنهج المقارن ومدى كونه منهجاً للبحث العلمي أم أنه أرقى من ذلك ويصل إلى حد العلم المستقل.

1.2 تعريف المنهج المقارن وبيان أهميته وأهدافه:

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى التعريف بالمنهج المقارن سواء بوجه عام أو في إطار البحوث القانونية ثم ننتقل إلى تبيان أهمية هذا المنهج في البحوث القانونية والأهداف التي يساهم في تحقيقها.

1.1.2 تعريف المنهج المقارن:

نفرد بين تعريف المنهج المقارن في البحوث بوجه عام وبين تعريفه في إطار البحوث القانونية، فبوجه عام وضع أساتذة المنهجية للمنهج المقارن تعريفات عديدة نذكر منها التعريفات التالية:

- المنهج المقارن هو: "عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين شيئين أو حادثين اجتماعيين أو مصطلحين أو حكمين، للحصول على معرفة دقيقة"، (جبري، 2017، ص 202).
- المنهج المقارن هو: "المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر"، (علي، 2019، ص 76).
- المنهج المقارن هو: "المنهج الذي يتبعه الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة من أجل معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف والتشابه في تلك الظواهر، ويستهدف هذا المنهج التفسير العلمي بواسطة كشف العلاقات بين الظواهر". (بلخير، 2022، ص 98).

هذه التعريفات تركز على حقيقة فكرة المقارنة وأنها تكون بخصوص ظاهرة معينة تحدث في مجتمعين مختلفين وتكون الظاهرة ذاتها أو شبيهة لها، كما بيّن التعريف الثالث إحدى أدوات المقارنة وهو إظهار أوجه

التشابه وأوجه الاختلاف بين الظاهرة في المجتمع الأول والظاهرة في المجتمع الثاني.

أما على صعيد البحوث القانونية فإن المنهج المقارن هو دراسة موضوع معين في أكثر من نظام قانوني وبيان ما أخذ به كل نظام بخصوص موضوع البحث مع إظهار أوجه الاتفاق ومواطن الاختلاف بسليباتها وإيجابياتها بهدف تمحيص القانون الوطني ونقده من أجل تطويره. (الطالباني، 2016، ص 13).

فهذا التعريف يبين حقيقة المنهج المقارن في البحث القانوني والغاية من استخدامه، فالمنهج المقارن هو وسيلة لنقد القانون الوطني من خلال عرضه على القوانين المقارنة في الدول الأخرى وهو ما يؤدي إلى التمسك بإيجابيات القانون الوطني وتعزيزها والعمل على معالجة السلبيات والتخلص منها.

2.1.2 أهمية المنهج المقارن:

تستفيد الدراسات والبحوث القانونية كثيرا من تطبيق المنهج المقارن حيث أنه:

أ- يساعد في وضع قواعد هامة وحل مشكلات التشريعات: من خلال مقارنة المؤسسات والنظم القانونية المختلفة والبحث في أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الأنظمة القانونية وتقييمها وتبيان السلبيات والإيجابيات، يمكن لنا أن نحدد مواطن القصور والخلل ومعالجتها في التشريع الوطني خصوصا. (مجدوب، 2023، ص 287).

ب- يفتح الأفق واسعا أمام الباحث ليطور من أفكاره ويدخله في مجالات جديدة وعديدة: إن الدراسات المقارنة تفتح ذهن الطالب الباحث وتوسع مداركه حين تفتح له أبواب التشريعات المقارنة، وهو أمر مهم ومفيد جدا للباحث لأنه سيضمن له جودة بحثه العلمي. (ولد باباه، 2011، ص 4).

3.1.2 الأهداف التي يحققها المنهج المقارن:

حينما يقوم الباحثون باستخدام المنهج المقارن فإن غايتهم هي تحقيق جملة من الأهداف يمكنهم منها

العمل بالمنهج المقارن، ولعل أهم هذه الأهداف هي:

أ- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين القوانين محل المقارنة في الموضوع محل البحث والدراسة: غاية المقارنة الأولى هي معرفة ما بن التشريعين أو التشريعات من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف وتحديد نطاق التوافق فيما بينها. (طاليس، 2010، ص 40). وهو مفيد جدا عند الرغبة في توحيد التشريعات بين الدول.

ب- تحديد محاسن وعيوب التشريع الداخلي مقارنة بغيره من التشريعات: حينما نقوم بالمقارنة فإننا لا شك سنستخرج عيوب التشريع الوطني ونذكر في الوقت ذاته مزاياه ومحاسنه. (بلخير، ص 89). وهو أمر ينفع الباحث كثيرا ويعطي للبحث مظهر قوة جيد لأنه يظهر سعة اطلاع الباحث وجدية البحث.

ج- معرفة أسباب تطور التشريعات محل المقارنة وكيفية أو مدى إمكانية تطبيق ذلك على التشريع الجزائري: حينما نرى تطور التشريعات المقارنة فإننا نطرح التساؤلات عن أسباب ذلك، وللإجابة على هذا التساؤل يظهر المنهج المقارن أفضل وسيلة لأنه يسمح لنا بدراسة التشريعات الأخرى بشكل موازن مع التشريع الداخلي وتحديد مدى إمكانية تجسيد التطور الحاصل في الخارج على قوانيننا الداخلية. (طاليس، ص40).

2.2 الخلاف حول طبيعة المنهج المقارن في القانون:

الخلاف في الحقيقة ليس حول وجود أسلوب الدراسة المقارنة في القانون، ولكن كان الاختلاف حول هل يرقى هذا النوع من الدراسة إلى علم مستقل هو علم القانون المقارن أم أنه مجرد أسلوب أو طريقة بحثية تستخدم في مجال القانون، وهو خلاف قديم يعود لأوائل القرن العشرين نوجزه فيما يلي:

1.2.2. الاتجاه الأول: يرى أن القانون المقارن علم قائم بحد ذاته:

وهو العلم الذي يبحث في القواعد المشتركة بين الشرائع والنظم المختلفة وهو مذهب ساد منذ 1900 عام انعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن، ومن أهم منظريه ادوارد لامبير وسالي اللذان اختلفا لاحقا بين من لامبير الذي رأى تقسيم القانون المقارن إلى التاريخ المقارن والتشريع المقارن وبين سالي الذي قال أن القانون المقارن علم يرمي إلى استخلاص قواعد مشتركة جديدة للإنسانية المتحضرة. وقد انتقد هذا التوجه لأنه لم يبين لنا ما هو تعريف القانون المقارن. (بن مشري، 2018، ص35).

2.2.2. التوجه الثاني: يرى أن القانون المقارن مجرد منهج للبحث وطريقة للمقارنة في العلوم القانونية:

وهذا التوجه لم يسلم من النقد لأن المقارنة في العلوم القانونية تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى المقارنة بين أنظمة قانونية كاملة على ضوء غاياتها الاجتماعية والاقتصادية وهو ما يوصلنا إلى أنه علم قائم بحد ذاته. (بن مشري، ص37).

وقد استقر علماء المنهجية وشرح القانون على الجمع بين التوجهين، وذلك بالإقرار بوجود علم القانون المقارن الذي يهدف إلى التمييز بين الأنظمة القانونية الكبرى مع الاعتراف بوجود وسيلة المقارنة كمنهج خاص في الدراسات القانونية الرامية إلى الموازنة بين التشريعات المختلفة. ومنتقل الآن إلى المحور الموالي لنرى كيفية تطبيق المنهج المقارن.

3. تطبيق المنهج المقارن

من خلال هذا المحور نتطرق إلى كيفية تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية، وذلك من خلال

بيان شروط نجاح المقارنة ثم أنواع المقارنة ومستوياتها وأخيرا مراحل البحث المقارن.

1.3 شروط نجاح المقارنة:

حتى ينجح الباحث في تطبيق المنهج المقارن وفق الأنواع والمستويات التي سيأتي ذكرها لا بد عليه أن يلتزم بالشروط والضوابط التالية:

أ/ أن يكون الموضوع الذي تم اختياره للبحث مما تصلح فيه المقارنة: وهو أمر مرتبط بعدة مسائل أهمها أن تكون هناك فعلا أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يمكن أن نقارن بين متماثلين لا مجال للمقارنة بينهما. (قاشي، 2022، ص151)

ب/ اطلاع الباحث على القانون الأجنبي: وذلك من عدة نواح؛ سواء الجانب التاريخي للقانون محل المقارنة فيدرك ظروف تشريعه ومراحل تطوره، أو في الجانب التطبيقي من خلال الأحكام والقرارات القضائية التي صدرت بشأنه لأن التطبيق القضائي خاصة يشرح مقاصد التشريع، وهو عين المراد من دراسة التشريع المقارن. (البدراوي، 1970، ص271).

ج/ اكتساب لغة أجنبية مع علم تام بالمصطلحات القانونية في اللغات المختلفة: إن أهم العقبات التي تواجه الباحث هو عجزه عن القراءة بلغات أخرى فما بالك الكتابة بها، والمقارنة حتى تنجح تتطلب الاطلاع على ما كتبه الآخرون بلغتهم وفهمها بفهمهم قبل نقلها إلى لغتنا لفهمها، وهو أمر صعب ويتطلب مجهودا من الباحث خاصة في البحوث المقارنة الكبيرة.

د/ الموضوعية في المقارنة: مقتضى الموضوعية أن يبتعد الباحث عن الذاتية في المقارنة فلا يحكم على القانون من منطلق فهمه الشخصي بل من خلال النتائج التي يتوصل إليها بعد البحث والتدقيق والتعمق وهو ما يسميه البعض الاكتفاء بالمقارنة المادية البحتة. (مجدوب، ص292).

2.3 أنواع المقارنة ومستوياتها:

نتناول في نقطة أولى أنواع المقارنة وفي نقطة ثانية نرى مستويات المقارنة.

1.2.3 أنواع المقارنة:

للمقارنة نوعان أو شكلان أساسيان عند تطبيقها، وهما على النحو التالي:

أ- **المقارنة الأفقية:** تدرس المقارنة بين نظامين قانونيين لدولتين أو أكثر في تنظيمهما لمسألة معينة فندرسها وفق النظام الأول ثم وفق النظام الثاني وهكذا. (جيري، ص206). وهذه الطريقة تؤدي في حالة كثيرة الدول محل المقارنة إلى إعداد دراسة خاصة حول المسألة موضوع المقارنة داخل كل تشريع مقارن وهي طريقة متعبة

جدا وتتضمن تكرارات كثيرة ولكنها مفيدة في جانب التحصيل المعرفي والتعرف على مضامين قوانين الدول المقارنة وفهمها جيدا.

ب- المقارنة العمودية: يلتزم الباحث بإجراء المقارنة بين القوانين أو الأنظمة المقارنة في كل جزئية من جزئيات الموضوع محل الدراسة. (طاليس، ص41). وهذه الطريقة تسمح بالمقارنة الدقيقة داخل تفاصيل الفكرة محل المقارنة داخل القوانين المقارن بينها وهي التي تسمح بإظهار أوجه التشابه والاختلاف بشكل أكثر دقة وعمق من الطريقة الأولى.

وهناك من يرى أن مفهوم المقارنة الأفقية والمقارنة العمودية غير المعنى المذكور أعلاه، فيقول أن المقارنة الأفقية هي المقارنة التي تكون المقارنة فيها بين تشريعين لدولتين مختلفتين أما المقارنة العمودية فهي مقارنة بين تشريعين في نفس الدولة. (بن مشري، ص47).

2.2.3. مستويات المقارنة:

للمقارنة أربعة مستويات على النحو التالي:

أ/ طريقة المقابلة: وتسمى أيضا طريقة المجانبية لأن الباحث يضع الأحكام التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب فيقابلها بعضها إلى بعض ليستخرج أوجه الشبه وأوجه الاختلاف. وهي طريقة كانت متبعة بقوة في القرن 19 حيث يقوم الباحث إذا أراد مقارنة عدة قوانين باستخراج ما فيها حول نفس الموضوع وفحصها ليرى ما بينها وبين قانون الوطني من توافق واختلاف. (مجدوب، ص296).

وهناك من يرى أنها لا تعتبر دراسة مقارنة حرفيا، لأنها تجمع للنصوص القانونية ولكنها تفيد الباحث في التعرف على نصوص قانونية كثيرة واستخدامها للاستدلال على الأفكار التي تطرحها، ويعتبرونها مرحلة أولى للقيام بالدراسة المقارنة الكاملة.

كما أن هناك من أطلق على طريقة المقابلة اسم القانون المقارن الوصفي والذي يقوم على عرض قانونين أو أكثر أو إظهار ما بينها من تشابه واختلاف دون أن يكون الهدف منه حل مشكلة أو تكوين نظرية. (بن مشري، ص43).

ب/ طريقة المقارنة: وسميت بذلك لأن الباحث يعمل على اختيار قوانين متشابهة أي أنه يدرس وجوه التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة وهي القوانين المتشابهة في البنية والخصائص كالقوانين المنتسبة للمنظومة الرومانوجرمانية. وتستخدم هذه الطريقة في توحيد القوانين الداخلية في الدول الاتحادية والفدرالية. (مجدوب، ص296).

كما تستخدم هذه الطريقة حين العمل على توحيد النصوص القانونية بين الدول التي يكون بينها

قاسم مشترك.

ج/ **طريقة المضاهاة أو المعارضة:** هذه الطريقة تعمل عكس الطريقة السابقة، أي المقارنة بين قوانين دول تنتمي إلى منظومتين أو منهجيتين قانونيتين متميزتين، مثل المقارنة بين القانون الجزائري المنتمي للمنظومة الرومانوجرمانية والقانون الأمريكي المنتمي للمنظومة الانجلوساسونية، وعليه فإن هذه الطريقة تتطلب قانونين مختلفين ولكنها تتطلب الاختصار على جزئية معينة حتى تصل لهدفها. (بن مشري، ص 45).

وسبب الاختصار على جزئية معينة هو الإحاطة بها والتركيز عليها وتنازلها من كل جوانبها فتكون المقارنة أكثر إفادة ودقة وتركيز، لأننا لو استعملنا هذه الطريقة في المقارنة التشريعات بشأن فكرة واسعة فإننا إما أن نتوسع في الدراسة بشكل كبير أو تكون مقارنتنا بسيطة وسطحية.

د/ **طريقة الموازنة:** وتسمى كذلك بالمقاربة المنهجية والغاية منها هو الاستفادة من جميع الطرق السابقة خصوصا الطريقة الأولى التي يجمع فيها الباحث معلومات كثيرة عن القوانين المقارن بها واستوعب ما فيها من معلومات، وتهدف هذه الطريقة أو المستوى من المقارنة إلى الوصول إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والتخالف بين القوانين أو الأنظمة القانونية محل المقارنة. (بن مشري، ص 46).

وهذا الأسلوب هو الأفضل أو الأنسب لأنه يحقق الغاية من المنهج المقارن وهو الوصول إلى القانون المثالي المستفيد من تجارب القوانين المختلفة والذي يتجنب عيوب القوانين ويستفيد من مزاياها فتصحح أخطاء التشريع الوطني وتسد نقائصه التي نستكشفها خلال البحث ونقوم بتطويره على النحو الذي يجعله أحسن مما كان عليه ويتفوق على غيره من القوانين التي قارناه بها وأخذ من مزاياها وتفادى ما يؤخذ عليها.

3.3 مراحل العمل في المنهج المقارن:

تمر عملية المقارنة وفق المنهج المقارن في العلوم القانونية بالمراحل التالية:

أ/ **اختيار القانون أو القوانين محل المقارنة:** وهنا لا بد أن يكون الاختيار مبنيا على هدف واضح ومحدد هو تطوير القانون الداخلي، ويجب على الباحث أن يعتمد إلى اختيار القانون الذي تكون دراسته والمقارنة به مفيدة لتشريع الداخلي.

وبهذا الخصوص يرى شراح القانون أنه يجب أن تكون المقارنة بين قوانين دول متقاربة حضاريا وتنتمي إلى عائلة قانونية واحدة أو عائلات مختلفة، ويستحسن أن يكون عدد القوانين المقارن بها قليلا. (البدرابي، ص 269).

ب/ تحديد مستويات المقارنة المنهجية: في هذه المرحلة أو الخطوة يقوم الباحث باختيار الأسلوب أو المستوى الذي ستم به المقارنة وفق المستويات التي ذكرناها في العنصر السابق ويعمل على تجسيدها بما يحقق أهدافه البحثية.

أي أن الباحث يحدد الأساس الذي سيقارن به بين قانوني الدولتين حول الموضوع الذي ستم دراسته، فيقوم أولاً بتحديد ما ستم المقارنة فيه، أي أوجه الشبه وأوجه الاختلاف ويضبط المصطلحات التي سيعمل بها، حتى تتم دراسة النظام القانوني المحتوي على الفكرة محل المقارنة للقانون الأجنبي. (مجدوب، ص 292). ويجب على الباحث هنا أن يلتزم بحدود بحثه والغاية منه وأن يضبط مستوى المقارنة وفق الهدف المتوخى من البحث.

ج/ استخلاص النتائج: وهو ما يختلف حسب الغاية من المقارنة، هل هي توحيد القوانين فيبين الباحث الجوانب المشتركة التي يسهل توحيدها ومن ثم مواضع الخلاف وكيفية إزالتها. أما إذا كان الهدف هو تحسين القانون الداخلي فيتم عرض القواعد المشتركة وبيان مواطن القوة في القانون الأجنبي والقانون الداخلي ومواطن الضعف فيهما وما يجب إلغاؤه أو تعديله ومن أين يستقى التعديل. (بن مشري، ص 71).

4. خاتمة:

من خلال هذا البحث الموجز تناولنا على عجالة أهم المسائل المرتبطة بكيفية تطبيق المنهج المقارن في البحوث القانونية، حيث عرضنا تعريفه ومقدار أهميته والأهداف التي يمكننا تطبيق المنهج المقارن من الوصول إليها إضافة إلى الاختلاف حول طبيعة المنهج المقارن، وكذا بيننا أهم شروط صحة العمل بالمنهج المقارن وكذا أهم أشكال المقارنة وأساليبها أو مستوياتها قبل أن ننهي البحث بعرضنا لأهم خطوات إنجاز البحث بالأسلوب أو المنهج المقارن.

وقد خلصنا من كل ما سبق إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- المنهج المقارن في البحوث القانونية قد يكون منهجا كافيا لوحده لاستخدامه في البحث وقد يستعان به كمنهج مساند للمنهج الوصفي والتحليلي.
- المنهج المقارن هو بحق كما وصفه شراح القانون فرع عن علم القانون المقارن استقل عنه وتميز بخصوصيته،
- للمقارنة في البحوث القانونية مستويات تتدرج منها من مجرد العرض البسيط إلى درجة المقارنة الكاملة أو المنهج الكامل،

- الغاية الأسمى للمنهج المقارن هو الرقي بالتشريع الداخلي بإصلاح سلبياته وتطوير إيجابياته. وعلى ضوء ما سبق نضع الاقتراحات التالية:
- تعزيز دور مادة المنهجية في المسار الجامعي للطلاب وتغيير نمط تدريسها لا سيما في الأعمال الموجهة وذلك بإنجاز بحوث وفق مناهج معينة ليتدرب الطالب عليها ويدرك الفرق بين المناهج،
- جعل عناوين مذكرات التخرج في المستر والدكتوراه دراسة مقارنة وتدريب الطلبة عليها،
- ضرورة تكريس أيام دراسية وندوات دكتورالية حول المنهج المقارن في العلوم القانونية.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- 1- البدرأوي، عبد المنعم، (1970). أصول القانون المدني المقارن. مصر: مكتبة سيد عبد الله وهبة.
- 2- بلخير، الدراجي. (2022) الدليل في منهجية البحث العلمي. الجزائر، الوادي: إصدارات مخبر التحولات القانونية الدولية وانعكاساتها على التشريع الجزائري، جامعة الوادي.
- 3- جبري، ياسين. (2017) المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والإدارية. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 4- ضحي نشأت الطالباي (2016) البحث القانوني. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 5- طاليس، صالح. (2010) المنهجية في دراسة القانون. لبنان: منشورات زين الحقوقية.
- 6- المحمودي، محمد سرحان علي. (2019) مناهج البحث العلمي. اليمن: دار الكتب.

المقالات:

- 1- بن مشري، عبد الحليم. (2018)، توظيف المنهج المقارن في العلوم القانونية، في أصول البحث العلمي المنهج، الإشكالية، الأمانة العلمية: مؤلف جماعي، بسكرة (الجزائر): مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة بسكرة، دار الرمال، الوادي، ص: 33-76.
- 2- قاشي، علال، (2021)، المنهج المقارن في البحث العلمي في ميدان الدراسة القانونية، مجلة الاستيعاب (7)، 151-169.
- 3- مجدوب، لامية، (2023)، خصوصية المنهج المقارن وآليات تطبيقه، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة. 10(1). 300-287.

المداخلات:

- 1- ولد باباه، عبد الفتاح، (2011)، فنية المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية. في الملتقى العلمي الأول حول تجويد الرسائل والأطروحات العلمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة والمستدامة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية 10-12 أكتوبر 2011. ص4.